الخطورة الاجرامية

للمسجلين الخطرين العائدين إلى الاجرام

دراسة سوسيولوجية

Criminal risk for dangerous registrants
Recidivism Sociological study

إعداد

د. رانيا حاكم كامل محمد ابراهيم

مدرس علم الاجتماع الجنائى بقسم الاجتماع بكلية البنات

جامعة عين شمس

الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين العائدين إلى الاجرام دراسة سوسيولوجية

رانيا حاكم كامل محمد ابراهيم

قسم الاجتماع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: rania.hakem@women.asu.edu.eg

الملخص:

تُعد الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع وتعمل على عدم استقراره والاضرار بمصالح أفراده، فالفرد العائد إلى الاجرام يمثل خطراً كبيراً لإصراره على تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي، وعدم فاعلية العقوبة الجنائية في ردعة أو تقويمه، وعدم التزامه بالقواعد والقوانين التي أقرها المجتمع. وترجع أهمية الدراسة إلى انها تركز على فئة " المسجل خطر" تلك الفئة التي لم تأخذ نصيباً من الاهتمام والدراسة في مجال " علم الاجتماع الجنائي " فلم تجد الباحثة أي دراسة سوسيولوجيه – على حد علمها – تناولت بالدراسة هذه الفئة على الرغم من خطورتها بما تشكله من تهديد لمصالح الافراد والجماعات، وبالتالي على الأمن القومي للمجتمع كله. لذا هدفت الدراسة الحالية الكشف عن الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر رؤساء المباحث ، ومن وجهة نظر المجرمين الخطرين في حالات الدراسة، وانطلقت الدراسة من تبنى نظرية الاحتواء الاجتماعي ل " والتر ريكلس "، وطبقت الدراسة الميدانية على (١٧) حالة من المسجلين الخطرين ،بالإضافة إلى ثلاث حالات من رؤساء المباحث في نطاق شمال القاهرة،

وتوصلت نتائج الدراسة إلى انه يتسم خصائص المسجلين الخطرين في حالات الدراسة بخصائص اجتماعية وتعليمية واقتصادية متشابهة إلى حد كبير، من حيث تدنى المستوى التعليمي والاجتماعي والذي انعكس بدوره على تدنى المستوى المهني لهم، وان التاريخ الجنائي للمسجلين الخطرين يلعب دوراً هاماً في تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي وفقاً (لأنماط الجرائم المرتكبة – عدد مرات ارتكاب الفعل الإجرامي – الفئة الإجرامية– نمط العود).

الكلمات المفتاحية: المجرم الخطر– المسجل خطر– نظرية الاحتواء الاجتماعي – الخطورة الاجرامية – العود للجريمة

Criminal Risk for Dangerous Registrants Recidivism Sociological Study

Rania Hakem Kamel Mohamed Ibrahim

Sociology Department, Women's College for Arts, Science and Education, Ain-Shams University, Egypt.

E-mail: rania.hakem@women.asu.edu.eg

Abstract:

Crime is a serious phenomenon that threatens the entity of society and works to destabilize it and harm the interests of its members. The individual who returns to crime represents a great danger for his insistence on repeating the criminal behavior, the ineffectiveness of criminal punishment in deterring or evaluating it, and his failure to abide by the rules and laws approved by the society. The importance of the study is due to the fact that it focuses on the "recorder of danger" category, that category that did not receive a share of attention and study in the field of "criminal sociology." The researcher did not find any sociological study - to her knowledge - that dealt with the study of this category despite its danger, as it constitutes a A threat to the interests of individuals and groups, and consequently to the national security of the whole society. Therefore, the current study aimed to reveal the criminal danger of the dangerous registrants from the point of view of the chiefs of detectives, and from the point of view of the dangerous criminals in the study cases. The field study was applied to (17) cases of dangerous registrants, in addition to three cases of chiefs of investigations in the north of Cairo, and the results of the study concluded that the characteristics of dangerous registrants in the study cases are

characterized by social, educational, and economic characteristics that are very similar, in terms of low educational level. The criminal history of dangerous registrants plays an important role in the repetition of criminal behavior according to (patterns of committed crimes - number of times the criminal act was committed - criminal category - pattern of recidivism).

Keywords: Dangerous Criminal - Dangerous Registered - Social Containment theory - Criminal danger – Recidivism.

الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين العائدين إلى الاجرام- دراسة سوسيولوجية

Criminal risk for dangerous registrants Recidivism Sociological study

مقدمة الدراسة:

تُعد الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع وتعمل على عدم استقراره والاضرار بمصالح أفراده دونما تمييز، إلا ان خطورتها تزداد حينما تكون هذه الجريمة تمثل الجريمة الثانية أو الثالثة للجاني وهو ما يسمى **بالعود للجريمة أو اعتياد الجريمة.** (عبد الله بن ناصر السدحان،١٤١٧م: ٣) وقد حظيت **ظاهرة العود** باهتمام كبير من طرف علماء الاجرام والعقاب والاجتماع باعتبارها تشكل معضلة الماضي والحاضر في مختلف المجتمعات، فالاهتمام بها واضح منذ القدم، حيث كان القانون الروماني يقضى بنفي العائد الى الجريمة، وفى أوروبا ظهرت في العصور الوسطى قوانين تشدد على عقوبة العائد الى السلوك الإجرامي، حيث أصدر شالمان أمراً بفقء عين السارق في المرة الأولى، وجدع آنفه في المرة الثانية، وقطع رأسه في المرة الثالثة. (خليل خلف فالح البلوى،٢٠١١: ٨)

ووفقاً للمكتب الفيدرالي للإحصاء بسويسرا فإن مصطلح العود ينطبق على الأشخاص الذين ارتكبوا جناية أو جنحة في غضون ثلاث سنوات من الإدانة أو الافراج من عقوبة السجن، وان (٣٨٪) من مجموع السويسريين البالغين الذين أدينوا أعُيد إدانتهم مرة أخرى في غضون عشر سنوات من الادانات السابقة. (Federal Statistical Office, 2020)

وأظهر تقرير لجنة الأحكام الأمريكية حول العودة إلى الإجرام بين السجناء الفيدراليين، الصادر في ٢٤ يناير ٢٠١٩، الذي استند إلى (٢٥٤٣١) سجينًا فيدراليًا تم إطلاق سراحهم في عام 2005 أن مرتكبي الجرائم العنيفة لديهم معدل اعتقال أعلى في جميع الفئات العمرية، حيث أن ما يقرب من(64 ٪) من السجناء الذين أدينوا بارتكاب جرائم عنيفة قد عادوا لارتكاب جرائمهم مره أخرى في مقابل (٤٠٪) من المدانين بجرائم غير عنيفة، كما أظهر التقرير أيضاً ارتفاع معدلات العود خلال الثلاث سنوات الأولى بعد الافراج لتصل النسبة إلى حوالى (٦٨٪)،و(٧٩٪) خلال ست سنوات .

(Matt Clarke, 2019:60)

وهذا بالإضافة إلى ان **المجرم يصبح أكثر خطورة** بما يكتسبه من خبرات إجرامية، فتكرار دخوله السجن يكسبه خبرة ومهارة في الاجرام والانحراف فيكون سلوكه أكثر خطراً على آمن المجتمع واستقراره من سلوكه السابق عندما أقدم على الجريمة لأول مرة، كما ان خطر العائد للجريمة لا يقتصر على تكرار سلوكه الإجرامي فحسب وإنما يشمل تقليد الآخرين وتأثرهم بسلوكه. (عيد بن شريده العنزي، ٢٠١٦: ٦٢)

وتقوم **فكرة الخطورة الاجرامية** على أساس انها استعداد لدى شخص يتصف بصفات نفسية معينة، ووجد في ظروف معينة تدفعه لأن يرتكب جريمة في المستقبل، ومعنى هذا أن الخطورة الاجرامية ما هي إلا وصف لشخصية الفرد، وهذا الوصف يعطى مؤشرات أو دلائل تنذر باحتمال ارتكابه لجريمة مستقبلاً. (محمد سعيد نمور، ١٩٩٧: ٤٨)

وتستند الخطورة الإجرامية إلى حقائق ملموسة فاحتمال وقوع جريمة يجب أن يكون مستمداً من الشخص الخطر نفسه، وليس من احتمال تولد الخطر

فيه، كما يجب ان تكون الخطورة الإجرامية مجسدة في امارات مادية تدل عليها وتنبئ عما ينبعث منها، بمعنى أن ما يدل على الخطورة الإجرامية يجب أن يتمثل في أفعال معينة ملحوظة في العالم الخارجي. (أيوب التومى لحرش، سليمان مختار النحوى، ٢٠٢٠: ٥١٢) ونتيجة لذلك فقد يظهر لدى الفرد ميل عام لارتكاب الجريمة أيا كان نوعها، فتكون الخطورة عندئذ هي خطورة إجرامية عامة، كما قد يظهر لدى الفرد ميل نحو ارتكاب جرائم معينة أو نوع معين من الجرائم، فتوصف الخطورة الاجرامية عندئذ بأنها خطورة خاصة. (محمد سعيد نمور، ١٩٩٧: ٥٣)

وإذا كنا قد اتفقنا سلفاً على ان الخطورة الإجرامية هي صفة لصيقة بشخص المجرم فسوف تركز الدراسة الحالية على نوعيه خاصة من المجرمين العائدين هم فئة **(المجرمين الخطرين)** أو **(المسجلين الخطرين)** كما يطلق عليهم في بيانات الآمن العام ،وهم الفئة التي اعتادت ارتكاب السلوك الإجرامي فأصبح الاجرام متأصلاً في أنفسهم، واتخذوه وسيلة للكسب غير المشروع، وتتسم جرائمهم بإنها تهدد السلم الاجتماعي والامن القومي للمجتمع، وينقسم المسجلون خطر إلى ثلاث فئات هم الفئة (أ)، والفئة (ب)، والفئة (ج)، حيث ترمز كل فئة إلى درجة خطورة المجرم على الأمن العام وتتحدد درجة الخطورة وفق لنوعية الجرائم المرتكبة، وتعتبر الفئة "أ" أعلى الفئات خطورة، والفئة "ج" أقلهم خطورة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فسوف تركز الدراسة أيضاً على تناول الخطورة الإجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر **(رؤساء المباحث)** حيث إنهم الجهة المخول لها بالتعامل مع المسجلين الخطرين، وعمل تقارير المتابعة الشهرية لهم لرصد

جميع تصرفاتهم وسلوكياتهم للتأكد من أن المسجل ما يزال يقوم بنشاطه الإجرامي أو توقف عنه، وما هو مصدر كسب قوته.

وإستناداً لما سبق: يزداد التعرض لخطر العود إذا كان مرتكب الجريمة من معتادي الاجرام أي يصر على الاجرام ولم تردعه العقوبة التي عُوقب بها، وسجل بالفعل ضمن **قائمه "المسجلين الخطرين"** في قطاع مصلحة الامن العام بجمهورية مصر العربية، تلك القائمة التي تمر بمراحل محددة ولها شروط إجرائية – سوف توضحها الدراسة الميدانية – حتى يدخل الفرد ضمن هذه القائمة أو للخروج منها.

واستناداً لما سبق تم تقسيم الدراسة الحالية إلى محورين أساسيين هما: المحور الاول: الإطار النظري: ويضم (إشكاليه الدراسة، وأهميتها، وأهداف وتساؤلات الدراسة، يليها الدراسات السابقة، ثم النظريات التي تبنتها الدراسة، وأخيراً مفاهيم الدراسة والتعريف الإجرائي لها). **المحور الثاني:** الإطار المنهجي ويشمل على: (نوع الدراسة، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، حالات الدراسة وشروط اختيارها، ومجالات الدراسة الميدانية). وأخيراً **خاتمه الدراسة** وتتضمن: (عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية، ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء بعض المفاهيم الاجتماعية كالاستبعاد الاجتماعي، وتختتم الباحثة عرضها بتوصيات مقترحة).

المحور الاول: الإطار النظري للدراسة:

(١) إشكالية الدراسة: تتحدد مشكلة البحث في: التعرف على مدى الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين العائدين إلى الاجرام، ودلالاتها الاجتماعية، وانعكاساتها المجتمعية على الامن القومي للمجتمع المصري.

(٢) أهمية الدراسة:

تتجلى **الأهمية النظرية** لدراستنا الراهنة في كونها تقف على خط التماس بين الدراسات البينية كالدراسات السوسيولوجية والقانونية والتربوية والنفسية والخدمة الاجتماعية. وباستقراء التراث البحثي حول هذا الموضوع، تبين قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة العود الى الجريمة في المجتمع المصري من منظور اجتماعي، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع **(دراسة حنان محمد ٢٠١٧)** في التركيز على المجرمين العائدين، إلا انها اختلفت عنها في تناول الخطورة الإجرامية للمسجلين الخطرين من وجهتى النظر الاجتماعية والقانونية. مما كان حافزاً للباحثة للتطرق إلى دراسة هذه الموضوع من منظور مختلف يتناول كافة جوانبه وزاوياه.

كما تبرز أهمية الدراسة من حيث **خطورة الفئة العائدة** إلى الاجرام "فئة المسجل خطر"، فتعد من الفئات التي لم تأخذ نصيباً من الاهتمام والدراسة في مجال " علم الاجتماع الجنائي " **فلم تجد الباحثة أي دراسة سوسيولوجيه – على حد علمها – تناولت بالدراسة هذه الفئة** على الرغم من خطورتها بما تشكله من تهديد لمصالح الافراد والجماعات، وبالتالي على الأمن القومي للمجتمع كله.

وأخيراً تظهر أهمية الدراسة من حيث **أهمية الفئة العمرية** للمجرمين العائدين، حيث أظهرت نتائج الدراسات السابقة ان معظم العائدين هم من صغار السن كالإحداث الجانحين ومن هم في سن الشباب، وتعد هذه الفئة من أهم وأولى الفئات التي لابد من استثمارها في الوقت الحاضر للاستفادة من قدراتها في المستقبل، ولإنها تمثل نسبة لا يستهان بها في الهرم السكانى في مصر. **حيث أشار التقرير الإحصائي الصادر من الجهاز المركزي**

للتعبئة العامة والاحصاء الصادر عام ٢٠٢٠ ان: نسبة الذكور في الفئة العمرية (الأقل من ٣٠ سنة) بلغت (٦٠.٨ %) من إجمالي الذكور، و(٦٠.٣ %) للإناث من إجمالي الإناث في نفس الفئة العمرية. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠: ٣) ولعل هذا يعُد مؤشر هام على أهمية وخطورة هذه المرحلة العمرية، وخاصة إذا ما تم استدراجهم في ارتكاب أو ممارسة بعض الأنشطة الإجرامية.

أما الأهمية التطبيقية لدراستنا الحالية فتأتى من أنها تُعد محاولة للخروج ببعض النتائج التي تُفيد متخذي القرار في الجهات والوزارات الأمنية والقائمين على المؤسسات الإصلاحية والعقابية ومؤسسات رعاية المسجونين بضرورة وضع استراتيجيات للتغلب على العوامل المؤدية للعود للجريمة، وتعديل السياسة العلاجية والوقائية للمسجون والمفرج عنه، مع ضرورة توعية الشباب بخطورة ارتكاب الفعل الإجرامي وعدم الانقياد نحو تحقيق المكاسب السريعة، والعقوبات المقررة لكل جريمة والاضرار الناتجة عنها.

(٣) أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

الهدف الأول: الكشف عن الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر رؤساء المباحث في حالات الدراسة، **ولتحقيق هذا الهدف تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية:**

١- ما أنواع المسجلين الخطرين وفئاتهم الإجرامية؟

٢- كيف يتم تحديد النشاط الإجرامي المسجل به (الشقي الخطر) نظراً لتعدد جرائمه؟

٣- ما الإجراءات المتبعة لإدراج المتهم / الجانى ضمن قائمة المسجلين الخطرين أو لحذفه منها؟

٤- كيف يتم متابعة المسجلين الخطرين بعد انقضاء العقوبة المقررة لهم؟

٥- ما أسباب وعوامل العود للمسجلين الخطرين من وجهة نظر رؤساء المباحث؟

٦-ما هي طرق المصالحة بين المسجل خطر وبين أفراد المجتمع ومؤسساته؟

الهدف الثاني: الكشف عن الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر المجرمين الخطرين في حالات الدراسة، **ولتحقيق هذا الهدف تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية:**

١- ما الخصائص الديموجرافيه للمسجلين الخطرين، من حيث (النوع – الفئة العمرية – الحالة الاجتماعية – الحالة التعليمية – الحالة المهنية) في حالات الدراسة؟

٢- ما التاريخ الجنائي للمسجلين الخطرين، وفقاً (لأنماط الجرائم المرتكبة – عدد مرات ارتكاب الفعل الإجرامي – الفئة الإجرامية- نمط العود) في حالات الدراسة؟

٣- ما الضغوط الداخلية -كما أطلق عليها والتر ريكلس – المسببة لتكرار ارتكاب السلوك الإجرامي عند المسجلين الخطرين في حالات الدراسة؟

٤- – ما الضغوط الخارجية -كما أطلق عليها والتر ريكلس – المسببة لتكرار ارتكاب السلوك الإجرامي عند المسجلين الخطرين في حالات الدراسة؟

(٤) الدراسات السابقة: يدلنا التراث البحثي عن توافر عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة العود إلى الجريمة، وسوف تراعى الباحثة في عرض الدراسات (العربية والانجليزية) ان تكون وفقاً لتسلسلها الزمنى (من الاقدم إلى الاحدث) لمعرفة كل ما هو جديد ومتغير طرأ على موضوع الدراسة، مع الحرص على إبراز أهدافها، وأهم النتائج التي توصلت إليها، انتهاءً بتحليل نقدي لهذه الدراسات، للتعرف على جوانب الإفادة والاستفادة وما هو الجديد الذي ستتناوله الدراسة الراهنة. وبناءً على ما سبق تم تقسيم الدراسات إلى محورين أساسيين، جاءت على الوجه الآتي:

المحور الأول: دراسات تناولت ظاهرة العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الإصلاحية والسجون

١- دراسة عيد بن شريدة العنزي عام (٢٠١٦) : هدفت الدراسة القاء الضوء على العوامل الدافعة للعود الى الجريمة كما يراها مشرفو السجون في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل لمشرفي السجون في المملكة العربية السعودية وبلغ عددهم (٢٤) ضابطاً من خلال تطبيق استبيانات لجمع البيانات، وأظهرت الدراسة ان تدنى التعليم من العوامل الاجتماعية الدافعة للعود الى الجريمة يليها الحالة الاقتصادية كضعف الدخل الشهري للسجين والبطالة والسكن بالأحياء الفقيرة من اهم العوامل الاقتصادية التي تدفع كثيراً من المجرمين للعودة الى جرائمهم، وان الرجال من صغار السن معرضون للعود الى الجريمة أكثر من النساء بعد خروجهم من السجن، كما جاء العزاب أكثر عرضه للعود الى الجريمة مقارنة بالمتزوجين. (العنزي، عيد بن شريدة، ٢٠١٦: ٥٩ – ٩٨)

٢- دراسة خالد مخلف الجفناوي عام (٢٠١٩/ ٢٠٢٠) : هدفت الدراسة رصد أهم العوامل المؤدية إلى العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في اقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وأيضاً التعرف على مستوى مقدرة العاملين في عينة الدراسة في الحد من العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة، وانطلقت الدراسة من تبنى كلا من نظرية السمات والنظرية السلوكية النفسية ونظرية الوصم الاجتماعي ونظرية عقده النقص، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لجميع العاملين في المؤسسات الإصلاحية في الكويت وبلغ عددهم (٢٢) تم تطبيق صحيفة

استبيان عليهم. وأظهرت نتائج الدراسة ان العوامل النفسية تعد من أهم العوامل المؤدية للعود للجريمة، يليها العوامل الاجتماعية ثم الاقتصادية وأخيراً القانونية والتشريعية، كما توصلت الدراسة إلى ان العاملين في عينة الدراسة لديهم قدرة متوسطة في الحد من العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة. (خالد مخلف الجفناوي، ٢٠١٩ / ٢٠٢٠: ١٥ – ٥١)

٣-دراسة "Skeem, J., & Lowenkamp, C" عام (2020) :

هدفت الدراسة كيفية تطبيق أدوات تقييم المخاطر (وهى عبارة عن تقييمات تستند إلى البيانات للأشخاص والتي تحدد احتمالية تعرضهم للإجرام مرة أخرى في المستقبل من خلال تخصيص درجات لعوامل الخطر ، وذلك للتنبؤ بالعودة الى الاجرام وفقاً لمتغير العرق وارتكاب الجرائم العنيفة ، وطبقت الدراسة على (٦٧٧٨٤) مراقباً فيدرالياً من البيض والسود ، وتوصلت نتائج الدراسة انه لا يمكن الاعتماد على متغير العرق كمتنبئ لتقدير مخاطر الفرد في العودة الى الاجرام ، بينما ثبت متغير ارتكاب جريمة عنيفة احتمالية أقوى في العودة للإجرام مرة أخرى ، لذا لابد ان تتضمن اصدار الاحكام على متغير التاريخ الاجرامى فهو المتغير الذى يفسر الى حد كبير التباين العرقي في السجن .

(Skeem, J., & Lowenkamp, C, 2020: 259-278)

المحور الثاني: دراسات تناولت ظاهرة العود إلى الجريمة من وجهة نظر العائد للإجرام

٤- دراسة Mulder, E., et.al عام (٢٠١١) : هدفت الدراسة محاولة إيجاد عوامل الخطر التي تتنبأ بالعودة إلى الإجرام بشكل عام وشدة العودة إلى الإجرام لدى الجناة الخطرين بشكل خاص ، وطبقت الدراسة على عينة من الاحداث بلغت (٧٢٨) حدث مذنب ، وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك عدة عوامل تمثل خطورة للعودة إلى الإجرام: كالسلوك الإجرامي في الماضي (عدد الجرائم السابقة ، سن مبكرة في الجريمة الأولى) ، وعوامل الخطر العائلية (مهارات الوالدية الضعيفة ، السلوك الإجرامي في الأسرة ، وتاريخ من الإساءة الجسدية والعاطفية) ، والتورط مع أقران مجرمين ، وعدم الالتزام بالعلاج (العدوانية أثناء العلاج ، والافتقار إلى استراتيجيات التأقلم الإيجابية) ، كل هذه العوامل كانت تتنبأ بالعودة العنيفة إلى الاجرام.

(Mulder, E., et.al, 2011: 118-135)

٥- دراسة خليل خلف فالح البلوى عام (٢٠١١) :هدفت الدراسة الكشف عن دور الوصم الاجتماعي في العود إلى الجريمة لدى عينة مكونة من بعض العائدين المفرج عنهم في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية ، وانطلقت الدراسة من تبنى بعض النظريات (كنظرية الوصم الاجتماعي ، والثقافة الفرعية الجانحة، والاختلاط التفاضلي ، والا نومى) ، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان طبيعة الجرائم التي ارتكبها أصحاب العود كانت (الايذاء البليغ ، وتعاطى المخدرات ، وتجارة المخدرات ، والسرقة) ، وان هناك علاقة عكسية بين عدد الجرائم والتقبل الاسرى ، فكلما زادت مرات

العـود زادت نسـبة مـن قامـت أسـرته بعـدم تقبلـه وتحـذير الآخـرين منـه . (البلوى، خليل خلف فالح البلوى، ٢٠١١: ١- ١٠٢)

٦- **دراسـة محمـد صـالح مهـداوي عـام (٢٠١٧)** : حاولـت الدراسـة القـاء الضـوء علـى ابعـاد ظـاهرة العـود للجريمـة فـي المجتمـع الجزائـري والأسـباب المؤدية اليها وكيفية التصدي لها ، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة من المحبوسين المعتادين المفرج عنهم من مؤسسة إعادة التربية بتلمسان وقد بلغت (٢٠٠) محبوس تم الافراج عنهم خلال عام (٢٠١٤)، وأوضحت نتائج الدراسة ان هناك ارتباط وثيق بين السلوك الإجرامي وبعض العوامل الاجتماعية كالتفكك الاسرى وصحبة الأشرار ، كما ان الغالبية العظمى من العائـدين للانحـراف ذوى مسـتويات تعليميـة متدنيـة ، ومعظمهـم غيـر متزوجين، وان الانحراف يبدأ في سن مبكر، لذا فإن ارتكاب الجريمة في سن مبكر قد يؤدى إلى العود لارتكاب الجرائم مرة أخرى . (محمد صالح مهداوي، ٢٠١٧: ٩١ – ١١٤)

٧- **دراسـة حنـان محمـد عـاطف كشـك عـام (٢٠١٧)**: حاولـت الدراسـة الوقـوف علـى المحـددات الاجتماعيـة والاقتصـادية للعـود الـى الجريمـة، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمقابلة كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على (عشر حالات) من المجرمين الذكور العائدين لممارسة الجريمة في سجن شديد الحراسة بمدينة المنيا الجديدة، وأوضحت نتائج الدراسة ان العائدين لممارسة الجريمة يتميزون بخصائص شخصية وأسرية تتشابه فيما بينهم الى حد كبير، ومن أهم هذه الخصائص تدنى المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الامية، وصغر السن. كما جاء أكثر أنماط الجرائم انتشاراً بين العائدين هي الاتجار بالمخدرات يليها كتابة شيكات بدون

رصيد، واخيراً تكثر حالات العود في العام الأول بعد الخروج من المؤسسات العقابية. (كشك، حنان محمد عاطف، ٢٠١٧: ٢٤٨ – ٢٨١)

٨- **دراسة Chamberlain, A. W., et.al عام (٢٠١٨):** بحثت هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين المفرج عنهم وضباط الافراج المشروط، ومدى تأثير هذه العلاقة سواء كانت إيجابية أم سلبية في العودة الى الاجرام، وأظهرت نتائج الدراسة ان المفرج عنهم بشكل مشروط الذين تربطهم علاقة سلبية مع ضباط الافراج لديهم معدلات اعلى في العودة إلى الاجرام، في حين ان العلاقة الإيجابية بينهم تقلل من احتمالية العودة لارتكاب الجريمة مرة أخرى، لذا أوصت الدراسة على ضرورة تدريب الضباط لتطوير علاقة إيجابية بينهم وبين المفرج عنهم.

(Chamberlain, A. W., et.al, 2018: 3581-3602)

٩- **دراسة Aguilar Ruiz, R., & Pereda, N. عام (٢٠٢١) :** حاولت الدراسة توضيح العلاقة بين التعرض للعنف الاسرى والعودة الى الاجرام ، وذلك من خلال عقد مقارنة بين عينة من الشباب الذكور المعرضين وغير المعرضين للعنف الاسرى ، وقد بلغت العينة (٤٩٧) من الشباب في اسبانيا ، وأظهرت نتائج الدراسة ان عوامل الخطر كانت موجودة في المجموعة المعرضة للعنف الاسرى وخاصة الاسر ذات التاريخ الطويل من سوء معاملة الأطفال ، كما أكدت الدراسة ان جنوح الاقران كان مؤشراً شائعاً لعودة الشباب الى الاجرام سواء المعرضين وغير المعرضين للعنف الاسرى ، وأخيراً أشارت النتائج ان ارتكاب الجريمة في سن صغير يعد مؤشر هام على عودة المجرمين الصغار الى الاجرام دون التعرض للعنف

الاسرى ، لذا فإن هؤلاء الافراد عادة ما يحتاجون دعم اجتماعي قوى للحد من عودتهم للجريمة مرة أخرى .

(Aguilar Ruiz, R., & Pereda, N, 2021: 1-19)

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: – تناولت بعض الدراسات ظاهرة العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الإصلاحية والسجون، وتناول البعض الثاني ظاهرة العود من وجهة نظر العائد إلى الاجرام، أما الدراسة الحالية فقد حاولت الجمع بين وجهتي النظر (رؤساء المباحث – والمسجلين الخطرين) للوصول إلى فهم أعمق لموضوع الدراسة.

– اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تبنى إحدى النظريات التكاملية التي حاولت تفسير الاجرام نتيجة لضعف الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد والتي تجعله ينجرف نحو تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي وهي نظرية الاحتواء الاجتماعي.

– إن هذه الدراسات رغم الاستفادة منها في توجيه الباحثة لتحديد إشكالية الدراسة والأطر المنهجية التي يعول عليها في مثل هذه الدراسات، إلا إنها لم تتطرق إلى دراسة ظاهرة العود إلى الجريمة وفقاً لمتغير خطورة الفئة المرتكبة والعائدة إلى الاجرام "المسجل خطر"، فلم تجد الباحثة – على حد علمها – أي دراسة سوسيولوجية تناولت هذه الفئة بالدراسة والتحليل، وهو ما دفع الباحثة لدراسة هذا الموضوع من كافة جوانبه وزواياه رغم ما يحيطه من صعوبات في إجراء الدراسة الميدانية.

(٥) الإطار النظري للدراسة: نظرية الاحتواء الاجتماعي

Containment Theory

يعد عالم الإجرام **والتر ريكلس** من أنصار المدرسة التكاملية الذي حاول ان يجمع بين مختلف العوامل المسببة للجريمة، فوضع نظرية الاحتواء التي ترجع السلوك الإجرامي إلى الضعف أو فشل الاحتواء الداخلي الذي يعبر على قدرة الفرد على الإمساك عن رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية، والاحتواء الخارجي وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثراً فعالاً على الأفراد، وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية. (أميرة سريدى، ٢٠٢١: ١٣٥)

وأكد ركلس أن الفرد يتعرض لنوعين من الضغوط هما:

الضغوط الداخلية: وتمثل الرغبات النفسية والميول التي تدفع الفرد نحو الجريمة وتشمل العدوان والإحباط والغضب والتوتر والثورة الداخلية والصراع العقلي.

الضغوط الخارجية: وتشمل الضغوط الاجتماعية والظروف الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة، وأيضاً عوامل الجذب الخارجية كجماعة الرفاق المنحرفين والعضوية في ثقافات مشبوهة، وإتاحة الفرص غير المشروعة، وانتشار الصور الإعلامية البراقة للفاسدين. (مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحليم، ٢٠٢١: ٣٨٣ – ٣٨٤).

ويرى **ركلس** أنه يمكن التصدي للضغوط الداخلية والخارجية عن طريق الاحتواءات الداخلية والخارجية،

– **الاحتواء الداخلي Inner Containment**: أو العوازل الداخلية ويشمل الضبط الذاتي، المفهوم الذاتي للأنا، قوة الأنا، الأنا العليا الناضجة وتحمل عالي للإحباط والقدرة على إيجاد بدائل للإشباع، وتحديد الأهداف والاحساس بالمسئولية بما يطور الإحساس الموجب بالذات والالتزام بالقيم أو القوانين.

– **الاحتواء الخارجي Outer Containment**: أو العوازل الخارجية التي تشكل الحاجز والعازل البنائي في حياة الفرد ومحيطه الاجتماعي، وتتألف من عوامل مثل الإحلال وتعزيز السلوك الجيد والقيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية والانضباط الكافي والإشراف والاحساس بالانتماء والهوية والعلاقات وخصوصاً في العائلة. وأكد ركلس على أهمية دور الاسرة والمدرسة وجماعة الرفاق في التقليل من الانحراف. (عابد عواد الوريكات، انجود المجالي، ٢٠١٤: ٤١٩ – ٤٢١)

وذهب ركلس إلى ان السلوك غير السوي نتاج لأي أو لكل من العناصر التالية:

- نقص في الضوابط الداخلية السوية التي تنمو أثناء فترة الطفولة.
- انهيار الضوابط الداخلية.
- تصدع أو تصارع القواعد الاجتماعية التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعية الهامة مثل الاسرة. وقد توصل ركلس إلى نتيجة انه كلما كانت الضوابط الشخصية والاجتماعية أضعف كلما كانت الفرصة أكبر بالنسبة للفرد لينحرف، كما ان نقص الضوابط الشخصية أكثر

أهمية من الضوابط الاجتماعية في فتح السبيل أمام الفرد للانحراف. (زبيدة مشرى، إلياس شرفة، ٢٠١٧: ٢٨٥)

وتنهض نظرية الاحتواء على فرضية أساسية وهي: يزداد السلوك المنحرف كلما قل الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد والعكس، فكلما زاد الاحتواء الداخلي والخارجي للفرد كلما زادت قدرته على تجنب السلوكيات الجانحة، فمن أهداف الاحتواء الاجتماعي وقاية الافراد من الانجراف نحو الجماعات والتنظيمات المتطرفة، فقد يسهم عدم احتواء المهمشين في تحويلهم إلى قنابل موقوتة سهل استغلالها في عمليات التخريب والإرهاب في المجتمع. (مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحليم، ٢٠٢١: ٣٨٧- ٣٩٤)

(٦) مفاهيم الدراسة والتعريف الإجرائي لها: وتشمل مفهوم (الخطورة الاجرامية، العود الى الجريمة، المسجل خطر)

(أ) مفهوم الخطورة الاجرامية:

تعتبر الخطورة الإجرامية فكرة مرنة تحتمل التأويل في المفهوم حسب الظروف والمتغيرات في كل مجتمع من المجتمعات، وهذا يتضح من تعرض العديد من الفقهاء لإعطاء تعريف واضح لفكرة الخطورة الإجرامية يبتعد عن كافة الاحتمالات والافتراضات المبنية على أسس غير ثابتة أصلاً. (محمد عبد الرسول عبد الهادي، ٢٠١٦: ١٤١) وبناء عليه سوف تعرض الباحثة التعاريف الفقهية للخطورة الاجرامية على النحو التالي:

التعاريف الفقهية للخطورة الاجرامية، عرفها الفقيه الإيطالي **(رفائيل جاروفالو)** بأنها: الأمارات التي تبين ما يبدو على المجرم من فساد دائم فعال، والتي تحدد كمية الشر التي يحتمل صدورها عنه، فهي تعنى أهلية

المجرم الجنائية ومدى تجاوبه مع المجتمع. (أيوب التومي لحرش، سليمان مختار النحوي، ٢٠٢٠، ٥١٠)

وقد تصدى الفقيه **(جرسبينى)** لتعريف الخطورة الإجرامية، وقد عرفها بأنها آهلية الشخص الواضحة في أن يصبح على جانب من الاحتمال مرتكباً لجريمة في المستقبل، فالخطورة من وجهة نظر **(جرسبينى)** لها جانبان، **جانب نفسي** يتمثل في حالة الشخص النفسية وصفاته وظروفه الاعتيادية في ان يصبح مرتكباً للجريمة، **وجانب قانونى** يتمثل في حالة غير قانونية تتكون لدى الشخص فيترتب عليها توقيع جزاء جنائي. (محمد عبد الرسول عبد الهادي، ٢٠١٦: ١٤٢)

أما بالنسبة للفقهاء العرب، فقد ذهب البعض منهم في تعريفة للخطورة الاجرامية إلى تبنى الاتجاه النفسي، فيعرفها البعض منهم بأنها حالة تتوافر لدى الشخص تفيد ان لدية احتمال واضح نحو ارتكاب الجريمة أو العود إليها، بينما لم يصرح البعض الآخر من هؤلاء الفقهاء بتبني أي من الاتجاه النفسي أو الاجتماعي عند تعريف الخطورة الاجرامية فعرفها بأنها احتمال المجرم جريمة تالية. (محمد سعيد نمور،١٩٩٧، ٥١)

واستناداً لما سبق يمكن تعريف الخطورة الاجرامية تعريفاً إجرائياً بإنها: صفة لصيقة بشخص المجرم نتيجة ما ارتكبه من سلوكيات وافعال إجرامية سابقة، وهذا الوصف يحدد احتمالية ارتكابه لجريمة في المستقبل. ويصنف المجرم خطراً فى المجتمع المصرى وفقاً لعدة اعتبارات كخطورة الجرائم المرتكبة، وتكرار ارتكاب الجريمة، وان يكون ضمن افراد التشكيلات العصابية التي تتخذ من الوسائل غير المشروعة مصدراً للعيش والكسب الحرام.

(ب) العود الى الجريمةRecidivism :

يُعرف العود في اللغة العربية بإنه: عوَّدَ يعوِّد، تعويدًا، فهو مُعوِّد، والمفعول مُعوَّد، عَوَّدَ الرجلَ أو الحيوانَ الشيءَ: جعله يعتاده حتى يصير عادةً له. (معجم المعاني، ٢٠٢١)

أما في اللغة الإنجليزية فيشير مصطلح العود إلى: الميل إلى الانتكاس إلى حالة أو نمط سلوك سابق، وخاصة الانتكاس في ارتكاب السلوك الإجرامي، **والنكوص** كلمة لاتينية تأتى بمعنى متكرر أو يسقط أي "التراجع"، حيث يميل العائدون إلى الانتكاس أو التراجع في العادات القديمة وخاصة ما يتعلق منها بالجريمة.

(Merriam-Webster's Dictionary, 2021)

ويطلق "العود" في الاصطلاح القانوني: على حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد أخرى حكم فيها نهائياً، أي ان العود ينشأ عن تكرار وقوع الجرائم من شخص واحد بعد الحكم نهائياً عليه في إحداها أو بعضها. (عبد القادرعودة،٢٠٠٦: ٧٦٦). وهناك **من يميز بين العود العام والخاص،** فالعود العام لا يشترط فيه التماثل أو التشابه بين الجريمة التي سبق الحكم النهائي فيها على المجرم والجريمة الجديدة التي ارتكبها من ناحية نوعها وطبيعتها، أما العود الخاص فيجب ان تكون الجريمة الثانية مماثلة أو متشابهة مع الجريمة الأولى التي ارتكبها المجرم نفسه. (معتصم زكى حسن، ١٩٩٩: ١٥١ – ١٥٩)

ويُعرف المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل الامريكية العود بإنه: أحد المفاهيم الأساسية في العدالة الجنائية ويشير إلى ان انتكاس الشخص

الى السلوك الإجرامي، بعد ان يتلقى الشخص عقوبات أو يخضع للتدخل لارتكاب جريمة سابقة، ويُقاس العود من خلال الاعمال الاجرامية التي أدت إلى اعتقال أو إعادة الإدانة أو العودة إلى السجن مع أو بدون حكم جديد خلال فترة ثلاث سنوات بعد إطلاق سراح السجين.

(National Institute of Justice ,2021)

واستناداً لما سبق يُعرف العود تعريفاً إجرائياً بإنه: تكرار ارتكاب الفعل الإجرامي من شخص واحد سواء أكان نفس الفعل الإجرامي أو جريمة جديدة مختلفة عن الجريمة الأولى داخل جمهورية مصر العربية.

(ب) المسجل خطر:

تعد فئة "المسجل خطر" من الفئات التي لم تأخذ نصيباً من الاهتمام والدراسة في مجال " علم الاجتماع الجنائي " ، **ونظراً لعدم توافر مراجع علمية** تناولت هذه الفئة بالدراسة والتحليل فسوف **تتبنى الباحثة تعريف اللواء عبد الرحيم سيد مساعد وزير الداخلية الأسبق،** الذى عرف **المسجل خطر بأنه** الشخص الذي يرتكب أو يشترك في ارتكاب فعل من الأفعال التي يجرمها القانون بنزعة إجرامية تهدد الأمن العام، وهو الذي يتخذ من الوسائل غير المشروعة مصدراً للعيش والكسب الحرام، ويكون الشخص مجرماً خطراً إذا كان عضواً في عصابة من عصابات السرقات أو الاتجار في المخدرات أو السطو المسلح أو السرقة بالإكراه، وصدر ضده أحكام متكررة في عدد من القضايا، التي ارتكابها بنفس الأسلوب الخاص به، مثل السرقة أو القتل أو النشل وغيرها من الجرائم. (اليوم السابع، ٢٠١٨)

وينقسم المسجلون خطر إلى ثلاث فئات : الفئة (أ، ب ، ج)، حيث ترمز كل فئة إلى درجة خطورة المجرم على الأمن العام ، وتنطبق الفئة (أ) على : (رؤساء العصابات ومرتكبي جرائم خطف الأشخاص ، أو التوسط في إعادة المخطوفين ، أو الاستئجار على القتل ومهربي المخدرات وأفراد التشكيلات العصابية) ، أما فئة (ب) فتنطبق على (أعضاء التشكيلات العصابية بمختلف أنواعها والمتهمين بفرض السيطرة وإرهاب الغير بالسلاح وجنايات السرقات والاتجار في المخدرات ، وجرائم تهريب الآثار ، والتزوير وتزييف العملات) ، وأخيراً الفئة (ج) تعد أقل إجراماً من سابقيها وتنطبق على الأشخاص الخطرين ،وتعتبر الفئة "أ" أعلى درجات الخطورة، والفئة "ج" أقلهم خطورة. (اليوم السابع، ٢٠١٨)

المحور الثاني: الإطار المنهجي ويشمل على: (نوع الدراسة، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، حالات الدراسة وشروط اختيارها، ومجالات الدراسة الميدانية).

(١) نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية التحليلية والتي تهدف إلى الكشف عن خصائص العائدون للإجرام لدى فئة خاصة من المجرمين وهم (المسجلين الخطرين)، وتحديد أسباب وعوامل العود لديهم، وأخيراً تحليل وتفسير الخطورة الاجرامية للفئة المدروسة من وجهتي النظر القانونية والاجتماعية، وذلك في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة، ونظرية الاحتواء الاجتماعي ل والترريكلس.

(٢) المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة الحالية على **منهج دراسة الحالة** لنوعية خاصة من المجرمين، هم فئة (المسجل خطر) ونظراً لصعوبة الوصول إليهم داخل السجون، فقد حاولت الباحثة التوصل إلى حالات

الدراسة داخل أقسام الشرطة، وذلك لعدة اعتبارات: تواجد عدد من المسجلين الخطرين في أقسام الشرطة فمنهم محبوس احتياطياً على ذمة قضية، ومنهم من يقضى فترة المراقبة الشرطية، وبناءً عليه فقد توجهت الباحثة إلى بعض أقسام الشرطة في نطاق قطاع شمال القاهرة وبلغ عددهم ثلاث أقسام شرطة – غير مصرح لها بتحديد هذه الأقسام لظروف خارجة عن إرادة الباحثة – . والجدير بالذكر: واجهت الباحثة **صعوبة بالغة** سواء في الحصول على موافقات رسمية لإجراء الدراسة الميدانية، أو التوصل إلى حالات الدراسة من المسجلين الخطرين، وقد تمت الموافقة الشفوية بمقابلة الحالات، ولكن في أضيق الحدود نظراً لخطورة الفئة محل الدراسة. وبناء على ما سبق بلغ عدد حالات الدراسة **(١٧) حالة من المسجلين الخطرين** في نطاق قطاع شمال القاهرة.

(٣) طرق وادوات جمع البيانات، وتشمل: أ- **دليل دراسة الحالة:** الذي يتضمن محورين أساسين، هما:

المحور الاول: الخطورة الإجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر رؤساء المباحث في حالات الدراسة، وتشمل: (أنواع المسجلين الخطرين وفئاتهم الإجرامية، النشاط الإجرامي المسجل به (الشقي الخطر)، الإجراءات المتبعة لإدراج المتهم / الجاني ضمن قائمة المسجلين الخطرين أو لحذفه منها، كيف يتم متابعة المسجلين الخطرين بعد انقضاء العقوبة المقررة لهم، أسباب تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي، طرق المصالحة بين المسجل خطر وبين أفراد المجتمع ومؤسساته.

المحور الثاني: الخطورة الإجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر المجرمين الخطرين في حالات الدراسة، ويشمل:

(١) الخصائص الديمو جرافيه للمسجلين الخطرين، من حيث (النوع – الفئة العمرية – الحالة الاجتماعية – الحالة التعليمية – الحالة المهنية).

(٢) التاريخ الجنائي للمسجلين الخطرين، ويضم (أنماط الجرائم المرتكبة – عدد مرات ارتكاب الفعل الإجرامي – نمط العود).

(٣) الضغوط الداخلية المسببة للعود لارتكاب السلوك الإجرامي، (كصفات الجاني وطباعه – سلوك المجرم المفرج عنه).

(٤) الضغوط الخارجية المسببة للعود لارتكاب السلوك الإجرامي (كارتكاب الجريمة الأولى في سن صغير – أحد افراد الاسرة من المسجلين وخاصة الاب والام – الأصدقاء الجانحين–الجاني وأسلوب حياته السابق على الجريمة – الضغوط الاقتصادية)

ب– المقابلة: وقد اعتمدت الباحثة على المقابلة كأداة لجمع البيانات، وكانت المقابلة تجرى على مستويين:

الأول: مقابلة عدد من رؤساء المباحث في نطاق قطاع شمال القاهرة، وبلغ عددهم ثلاث.

الثاني: مقابلة عدد من المسجلين الخطرين، وبلغ عدد حالات الدراسة (١٧) حالة في نطاق قطاع شمال القاهرة. وكان يخصص للباحثة غرفة مستقلة للإجراء المقابلة مع الحالات داخل أقسام الشرطة، ونظرا لخطورة الحالات فكان يصاحب الباحثة أحد الضباط لكي تتمكن من تطبيق دراسة الحالة معهم.

ج- شروط اختيار حالات الدراسة:

- أن يكون حالات الدراسة مسجلين بالفعل ضمن **قائمه "المسجلين الخطرين"** في قطاع مصلحة الامن العام بجمهورية مصر العربية.
- تنوع حالات الدراسة وفقاً للفئة الاجرامية (درجة الخطورة الاجرامية).
- تنوع حالات الدراسة وفقاً للنشاط الإجرامي المسجل به (الفئة أ- ب – ج).
- تنوع حالات الدراسة وفقاً لنوع الجناة، وخصائصهم الاجتماعية، والتعليمية، والمهنية.
- تنوع حالات الدراسة وفقاً لعدد مرات العود ونوعه سواء كان (عود عام أم عود خاص).

د- خصائص حالات الدراسة:

جدول رقم (١)

يوضح خصائص حالات الدراسة من المسجلين الخطرين

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	المهنة
حالة رقم (١)	ذكر	٣٦ سنة	متزوج	أمى	عامل
حالة رقم (٢)	ذكر	٥١ سنة	مطلق	أمى	نقاش
حالة رقم (٣)	ذكر	٤٧ سنة	أرمل	يقرأ ويكتب	نجار مسلح
حالة رقم (٤)	ذكر	٥٥ سنة	متزوج	شهادة ابتدائية	عامل

حالة رقم (٥)	ذكر	٥٩ سنة	متزوج	يقرأ ويكتب	تصليح احذية
حالة رقم (٦)	ذكر	٥٤ سنة	أعزب	أمى	سباك
حالة رقم (٧)	أنثى	٣٥ سنة	متزوجة	أمى	شغالة
حالة رقم (٨)	أنثى	٣٨ سنة	أرملة	أمى	تبيع ملابس في المنازل
حالة رقم (٩)	ذكر	٣٠ سنة	متزوج	أمى	عامل في محل ملابس
حالة رقم (١٠)	ذكر	٣٢ سنة	أعزب	أمى	عامل في محل كوافير
حالة رقم (١١)	انثى	٤٤ سنة	متزوجة	أمى	ربة منزل
حالة رقم (١٢)	انثى	٤٩ سنة	متزوجة	أمى	ربة منزل
حالة رقم (١٣)	ذكر	٥٣ سنة	مطلق	شهادة ابتدائية	سايس جراج
حالة رقم (١٤)	أنثى	٤٣ سنة	مطلقة	أمى	ربة منزل
حالة رقم (١٥)	ذكر	٦٢ سنة	مطلق	يقرأ ويكتب	مكوجى
حالة رقم (١٦)	ذكر	٤٦ سنة	متزوج	أمى	عاطل
حالة رقم (١٧)	ذكر	٦٠ سنة	متزوج	أمى	عاطل

يتضح من الجدول السابق انه:

- **فيما يتعلق بالنوع:** جاء معظم حالات الدراسة من المسجلين الخطرين من الذكور بواقع (١٢) حالة في مقابل (٥) حالات للإناث.

- **فيما يتعلق بالسن:** تركز المسجلين الخطرين من الذكور في الفئة العمرية من (٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) بواقع خمس حالات، يليها من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بواقع ثلاث حالات، وأخيراً كل من (٤٠ – ٥٠ سنة)، و(٦٠ سنة فأكثر) بواقع حالتين لكل منهما. وبالنسبة للمسجلين من النساء فتركزن في الفئة العمرية من (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بواقع ثلاث حالات، يليها من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بواقع حالتين. **وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (عيد بن شريده العنزى ٢٠١٦)** الذي أكد ان صغار السن من السجناء أكثر عوداً للجريمة من الكبار. ويمكن تفسير ذلك إلى الاختلاف بين نوعية المجرم (المجرم والمجرم الخطير) أي المسجل خطر الذي يتخذ من الوسائل غير المشروعة مصدراً للكسب الحرام فيظل نشاطه الإجرامي مستمر حتى بعد إدانته والافراج عنه.

- **فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية:** جاء معظم المسجلين الخطرين من حالات الدراسة من المتزوجين بواقع (ست حالات للذكور وثلاث حالات للإناث)، يليها مطلق (بواقع ثلاث حالات للمسجلين الذكور وحالة واحدة للإناث)، ثم من لم يسبق له الزواج بواقع (حالتين للمسجلين الذكور)، وأخيراً أرمل بواقع (حاله للذكور وحالة للإناث). **وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (حنان محمد عاطف ٢٠١٧)**، ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة المتزوجين من المسجلين الخطرين سواء كانوا ذكوراً ام اناثاً إلى كثرة الأعباء والالتزامات الأسرية التي يجدها الشخص محاطاً بها دون استطاعته تلبيه هذه

الاحتياجات بطريقة مشروعة فيلجأ إلى الطرق غير المشروعة، ويزداد احتمالية تكرار السلوك الاجرامى إذا كان الشخص عضواً في عصابة من العصابات التي تتخذ من تلك الأفعال غير المشروعة مصدراً للعيش والكسب الحرام.

فيما يتعلق بالحالة التعليمية: جاء معظم حالات الدراسة من المسجلين الخطرين من(الأميين) بواقع (١٢) حالة، يليها من (يقرأ ويكتب) بواقع (٣) حالات، وأخيراً الحاصل على (الشهادة الابتدائية) بواقع (حالتين). **وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (عيد بن شريده العنزى ٢٠١٦)**، ولعل هذا يعد مؤشر على ان احتمالية العود للمسجلين الخطرين يزداد كلما انخفض المستوى التعليمي لهم، ويمكن تفسير ذلك إلى ان تدنى المستوى التعليمي يعد سبب رئيسي في تدنى قدرتهم على العمل في اعمال ثابته تحقق لهم دخل يتناسب مع احتياجاتهم الضرورية.

فيما يتعلق بالحالة المهنية: فيعمل الغالبية العظمى من المسجلين الخطرين من الذكور في اعمال متواضعة (عامل في خمس حالات– نقاش، نجار مسلح، سباك، مكوجى، سايس جراج)، وحالتين (عاطل عن العمل)، أما المسجلين من الإناث ففي ثلاث حالات منهم (ربة منزل)، وحالتين (الأولى خادمة، والثانية تبيع الملابس في المنازل). **وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (حنان محمد عاطف ٢٠١٧)، ويمكن تفسير ذلك** إلى ان انخفاض المستوى التعليمي يؤثر بالفعل على مهن حالات الدراسة حيث يعمل أغلب المسجلين الخطرين في مهن هامشية فيعانون من انخفاض مستوى الدخل وعدم ضمان الاستمرار في العمل وعدم الاستقرار الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى ان صحيفة السوابق الجنائية تجعل هناك عقبة دائمة فى

التحاقهم بالمهن الحكومية أو الخاصة، الأمر الذي يظل معه انخفاض المستوى الاقتصادى مشكلة مستديمة.

(٥) مجالات الدراسة الميدانية:

- **المجال البشرى:** طبقت الدراسة على حالات من المسجلين الخطرين، وقد بلغ عددهم ١٧ حالة، بالإضافة إلى ثلاث حالات من رؤساء المباحث في نطاق شمال القاهرة.

- **المجال الجغرافي:** تحدد في عدد ثلاث أقسام شرطة في نطاق شمال القاهرة.

- **المجال الزمنى:** استغرقت الدراسة حوالي عشر شهور منذ شهر يونيو ٢٠٢١ وحتى شهر ٣ لعام ٢٠٢٢، حيث بدأ منذ التأصيل النظري للبحث، مرورا بإجراء الدراسة الميدانية، انتهاءً بكتابة البحث في صورته النهائية.

المحور الثالث: نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية

المحور الأول: النتائج الخاصة بالخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة نظر رؤساء المباحث في حالات الدراسة:

يتعلق هذا المحور بنتائج مقابلة رؤساء المباحث الثلاث في نطاق شمال القاهرة، وجاءت هذه النتائج كالتالي:

- **من هو المسجل خطر:** هم مجموعه من الافراد (ذكوراً واناثاً) اعتادوا ارتكاب السلوك الإجرامي باستخدام العنف أو القوة أو التهديد، ويتخذون من الوسائل غير المشروعة وسيلة للعيش ويعمل بعضهم ضمن تشكيلات

عصابية إجرامية، ومن أمثلة تلك الجرائم: السرقات بأنواعها، والقتل والشروع فيه، والاغتصاب وتجارة المخدرات، واعمال البلطجة والضرب المسبب للعاهات المستديمة، وجرائم الخطف والحرق، وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص.

- **نوع المسجل خطر**: أظهرت الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة المسجلين خطر من الذكور، إلا ان ذلك المسمى (المسجل خطر) لا يقتصر على الرجال دون النساء، بل ان هناك عدد من النساء مسجلات خطر يتركز معظمهن في النشل وجرائم الآداب كممارسة الدعارة والتحريض على الفسق، والمخدرات وخطف الأطفال، إلا ان نسبتهم أقل بكثير من نسبة المسجلين الذكور. وأضاف (رئيس المباحث رقم ٢) يوجد فئة في مصر اسمها الهنجرانية، معظم الستات فيهم هما اللى بيشتغلوا والرجالة بتقعد في البيت وعيالهم بيطلعوا زيهم، والستات هناك مشهورين باحتراف السرقة والنشل وبيشوفوا انها مهنة وان السرقة مش عيب علشان كده معظم ستاتهم مسجلين عندنا سرقة ونشل.

- **بالنسبة لعدد الجرائم التي يدرج على أساسها الشخص لقائمة المسجلين الخطرين:** أكد (رئيس المباحث رقم ٣) أنه لا يوجد عدد معين من الجرائم يدرج على أساسها الشخص لقائمة المسجلين الخطرين، إذ ان هناك عدد من المجرمين يسجلون (شقي خطر) حال ارتكابهم الجريمة لأول مرة، ويرجع ذلك لخطورة الجريمة المرتكبة، وهناك آخرون يسجلون بعد ارتكاب عدة جرائم. ففي جرائم القتل على سبيل المثال يسجل المجرم (شقي خطر) حتى إذا كانت الجريمة الأولى له، وكذلك جرائم جلب

المخدرات أو زراعتها والإتجار بها، على عكس جرائم الأموال التي لا يسجل فيها المجرم (شقي خطر) إلا إذا ارتكبها لعدة مرات.

- **وفيما يتعلق بسبب تواجد المسجلين الخطرين في القسم:** فأظهرت المقابلة ان المسجلين الخطرين منهم **محبوس احتياطياً** على ذمة قضايا (أي وقائع ما زالت قيد التحقيقات)، ومنهم من يقضى فترة المراقبة الشرطية، حيث تعتبر المراقبة عقوبة أصلية يقضى بها القاضي، فمثلاً إذا ارتكب المجرم قضية قتل حكم عليه ب ١٥ سنة سجن و٥ سنين مراقبة، وتقتضي تلك العقوبة أن يظل الشخص في القسم من غروب الشمس وحتى شروق الشمس أي من الساعة السادسة مساءاً وحتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي. **ويمكن تفسير ذلك** إلى طبيعة الجرائم المرتكبة فمعظمها اعمال بلطجة وفرض السيطرة لإرهاب المواطنين وترويع أمنهم، وأيضاً التردد على البؤر الإجرامية ومخالطة الأشقياء الخطرين، تلك الأفعال التي تتسم بنشاطها المستمر والتي لها توابع تجعل ضرورة المراقبة الدقيقة لهم أمراً ضرورياً حتى لا ينخرطون مرة أخرى في تلك الأفعال الإجرامية.

- **وفيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لإدراج المتهم ضمن قائمة المسجلين الخطرين :** أكد رؤساء المباحث الثلاث ان لجنة شئون الخطرين تتكون من (مأمور القسم، ونائبه، ورئيس المباحث)، وتقوم هذه اللجنة في كل أقسام الشرطة بتقديم تقارير لضم أي متهم لقائمة المسجل خطر إلى اللجنة العليا بمديرية الأمن لشئون الخطرين، والتي تتشكل من (نائب مدير الأمن، مدير الإدارة العامة لمباحث القاهرة، مساعد مدير الأمن العام، ورئيس قسم المعلومات الجنائية)، وتقدم تلك اللجنة تقريرها لقطاع مصلحة الأمن العام،

وإذا صدر قرار بالموافقة على **إدراج اسم المتهم كمسجل خطر يتم إنشاء ملف خاص به يحتوي على البيانات الآتية:**

(الاسم بالكامل – اسم الشهرة – تاريخ الميلاد – محل الإقامة – رقم الخطورة (أي رقم تسجيله في ملفات المسجلين خطر) – نوعية الفئة الإجرامية التي ينتمي إليها (أ – ب – ج) – النشاط الإجرامي – بالإضافة إلى صورتين فوتوغرافيتين حديثتين " الأولى أمامية والأخرى جانبية للوجه " – ومذكرة النشاط الإجرامي، تلك المذكرة التي تضم السوابق والاتهامات المنسوبة له وتاريخ الارتكاب والحكم الصادر، ونوعه " غيابي أم حضوري"، والفيش والتشبيه "بصمات أصابع اليدين والقدمين".

وتتم عمل تقارير المتابعة الشهرية للمسجلين خطر بناء على تحريات دقيقة يقوم بها ضباط المباحث لرصد جميع تصرفاتهم وسلوكياتهم للتأكد من أن المسجل ما يزال يقوم بنشاطه الإجرامي أو توقف عنه، وما هو مصدر كسب قوته.

–وفيما يختص بإمكانية حذف أسم (المسجل خطر) من كشوف المسجلين بعد اجتماع لجنة شئون الخطرين بمديرية الأمن: أتفق رؤساء المباحث في حالات الدراسة على انه لكى ينتقل المسجل من الفئة الإجرامية إلى الفئة الأقل خطورة يشترط عليه ان يمر ما بين (سنة إلى ثلاث سنوات) دون مزاولة أي نشاط إجرامي مع الالتزام بكافة إجراءات المراقبة والحصول على تقارير تفيد حصوله على عمل يتكسب منه ،فإذا أظهرت التحريات سلوكاً طيباً في كسب الرزق بالنسبة للمسجل خطر فمن الممكن حذف اسمه من كشوف المسجلين خطر بعد اجتماع لجنة شئون الخطرين بمديرية الأمن، وذلك في حالتين الأولى في حالات العجز، والثانية عند الإقلاع عن ارتكاب

النشاط الإجرامي أي (توقف النشاط) لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو تخفيف الخطورة إلى الفئة الأقل .

- أسباب تكرار السلوك الإجرامي للمسجلين الخطرين من وجهه نظر رؤساء المباحث: أكد رؤساء المباحث الثلاث على أن **تدنى العوامل الأسرية والبيئية** لأسرة المسجل خطر تعد من أهم العوامل وراء تكرار سلوكه الإجرامي وذلك لأن الغالبية العظمى من أسرهم يعانون من التهميش بسبب الفقر وتدنى مستوى الدخل الأمر الذي أدى بهم إلى السكنى في المناطق العشوائية تلك المناطق التي تضم افراد خارجه عن القانون ويمارسون أفعال غير مشروعة فيجد الطفل نفسه منذ نعومة أظافره في الشارع فيتلقفه تلك العصابات ويعلمونه ارتكاب السلوك الإجرامي إلى ان يصبح أحد أعضاء تلك العصابات المنحرفة.

ولهذا السبب يبدأ (الشقي الخطر) في الانحراف منذ **سن صغير**، وبالتالي تكون فرصته للعود أكبر من الذي يبدأ في سن أكبر، وفسر (رئيس المباحث رقم ٢) ذلك بقوله " كل لما بدأ وهو صغير فرصته للعود بتكون أكبر لأنه لما بيتمسك ويقضى فترة العقوبة بيطلع وبيكون لسه فيه حيل يعمل مشاكل تانى ورهبه السجن بتكون راحت لأنه دخل قبل كده ". هذا بالإضافة **لتفكك أسر المسجلين خطر بسبب سجن أحد الوالدين أو كلاهما** مما لا يجد معه الشقي خطر من يقوم بتصحيح المفاهيم الخاطئة لديه، وهذا ما أكده (رئيس المباحث رقم ١) " حياتهم كلهم زي بعض لان ابوه ممكن يكون مسجل زيه وساعات كتير بتكون مراته متسجله كمان ولما بيطلع يقولوا السجن للرجالة".

ويضيف "رؤساء المباحث" ان بعد خروج (الشقى الخطر) من الحبس يجد ان له رهبه من أفراد منطقته فيبدأ في بطشه ويزيد إجرامه ويتخذ من تلك

الأساليب غير المشروعة وسيله لكسب الرزق، حيث ذكر (رئيس المباحث رقم ١) "الشقى الخطر لما بيخرج من السجن بيمثل تهديد في منطقته لأنه بيشوف نفسه انه يقدر يخوف، وفعلا فيه ناس بتخاف منه ومتجيش تعمل محضر لأنها بتخاف على أولادها من أذيته "، وأضاف (رئيس المباحث رقم٣) " وفيه منهم فاكر انه اذكى مننا وانه عمره ما يتمسك ابدا فيتمادى في اللي بيعمله ".

وأضاف (رئيس المباحث رقم ٢) ان **التعود على حياة السجن يعد من أسباب تكرار السلوك الاجرامى** بقوله " لأنهم تعودوا على الحبس وبيشوف نفسه جوه السجن بيقدر يطلع فلوس أحسن من بره، لأنه بره بيكون متراقب علطول أما جوه فبيقدر يجيب فلوس حلوة". وهذا ما أكده أيضاً (رئيس المباحث رقم ٣) بقوله" لأنه قعد جوه السجن أكتر من بره، السجن جوه دنيا تانية خالص الواحد منهم أكل شارب نايم ببلاش، دية الحياة بتاعته بيعمل فلوس جوه أكتر من بره".

-طرق المصالحة بين المسجل خطر وبين أفراد المجتمع ومؤسساته:

أكدت الحالات الثلاث من رؤساء المباحث ان الدولة تسعى جاهده لاحتواء السجناء المفرج عنهم من خلال توفير أكشاك وتروسيكلات وماكينات خياطة وغيرها حتى تساعدهم على الكسب الحلال ، وهذا ما جاء على لسان (رئيس المباحث رقم ٢) بقوله " معظم أصحاب الاكشاك بيكونوا منهم بيروحوا للحى وبيكونوا عاوزين ياكلوا لقمه حلال واحنا بنساعدهم وغيرهم كتير زى سايس العربيات أو اللى بيفرش فرشه أو نصبه حتى لو قدام القسم، بيجى وبيستأذن واحنا بنوافق طبعا علشان محدش يجر رجله في قضية مخدرات". و(رئيس المباحث رقم ٣) " المسجلين كتير منهم أصحاب

حرف يعنى ليهم مهنه وساعات بيشتغلوا سواقين ميكروباص او توكتوك وساعات صنايعى بيصلح العربيات".

المحور الثانى: النتائج الخاصة بالخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين من وجهة المجرمين الخطرين في حالات الدراسة: بلغ عددهم ١٧ حالة (١٢ ذكور – ٥ اناث)

(١) النتائج الخاصة بخصائص العائدون للإجرام " المسجلين الخطرين" في حالات الدراسة:

أظهرت دراسة الحالة انه: يتسم خصائص المسجلين الخطرين في حالات الدراسة بخصائص اجتماعية وتعليمية واقتصادية متشابهة إلى حد كبير، من حيث تدنى المستوى التعليمي والاجتماعي والذي انعكس بدوره على تدنى المستوى المهني لهم، حيث يعمل أغلب المسجلين الخطرين في مهن هامشية فيعانون من انخفاض مستوى الدخل وعدم ضمان الاستمرار في العمل وعدم الاستقرار الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى ان صحيفة السوابق الجنائية تجعل هناك عقبة دائمة فى التحاقهم بالمهن الحكومية أو الخاصة، الأمر الذي يظل معه انخفاض المستوى الاقتصادى مشكلة مستديمة تلاحقهم مدى الحياة مما يعد عقبه في سبيل حصولهم على عمل مناسب بعد خروجهم من السجن.

(٢) النتائج الخاصة بالتاريخ الجنائي للمسجلين الخطرين في حالات الدراسة:

– **فيما يتعلق بالنشاط الإجرامي المرتكب:** تركز معظم المسجلين الخطرين في ارتكاب جريمة الإتجار في المخدرات بواقع (٦ حالات) (٤ ذكور – ٢

اناث)، يليها جريمة سرقات متنوعة بواقع (٥ حالات) واقتصرت هذه الجريمة على المسجلين من الذكور فقط (٣ حالات سرقات متنوعة – حالة سرقة سيارات – حالة سرقة متاجر)، يليها جريمة النشل بواقع (٣ حالات) (٢ اناث – حالة واحدة للذكور)، وحالة سجلت بنشاط (فرض سيطرة) اقتصرت على المسجلين الذكور، وحالة واحدة سجلت بجريمة (آداب عامة) للمسجلين من الإناث. **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حنان محمد عاطف، ٢٠١٧: ٢٦٧)** التي أكدت ان أكثر أنماط الجرائم انتشاراً هي الاتجار بالمخدرات، وجريمتي السرقة والسرقة بالإكراه.

- **فيما يتعلق بعدد مرات ارتكاب الفعل الإجرامي:** فتراوحت من (ثلاث قضايا) في حالة واحدة، و(أربع قضايا) في حالة واحدة، و(ست قضايا) في ثلاث حالات، (ثمانية قضية) في حالتين، وارتكاب كل من (١٠ –١١ – ١٧ – ٢١– ٢٤ – ٢٨ قضية) في حالة واحدة لكل منهم، وزادت لتصل إلى (٤٧ قضية) في حالتين، وبلغت ذروتها لتصل إلى (٥٢) قضية في حالة واحدة، وذلك من إجمالي (١٧ حالة). **وهنا تزداد خطورة الجريمة لأنها تتكرر من شخص معتاد على ارتكاب السلوك الاجرامى، فيزداد نسبة الضرر الناتج عن جرائمهم مما يؤثر على الامن القومى للمجتمع ككل.**

وأظهرت دراسة الحالة **وجود علاقة بين زيادة عدد ارتكاب الفعل الإجرامي ونوع الجريمة المرتكبة،** فيزداد ارتكاب جرائم المخدرات لما يترتب عليها من كسب مادي سريع كما مثلتها الحالات (١– ٢– ٦ – ٩) ، كما يزداد ارتكاب جرائم النشل وجرائم السرقات كسرقة المتاجر وسرقة السيارات (ففي الحالة رقم ٤ أدين في ٢١ قضية سرقات متنوعة – والحالة رقم ١١ أنثى

أدينت في ٢٨ قضية نشل) وزاد عدد الجرائم المرتكبة في الحالة رقم (١٦-١٧) لتصل إلى (٤٧ قضية) ، والحالة رقم (١٥) لتصل إلى (٥٢ قضية)، ويمكن تفسير الزيادة الكبيرة في ارتكاب الجرائم إلى نوعية الجرائم المرتكبة (وخاصة جرائم السرقات والنشل وفرض السيطرة) تلك الجرائم التي لا تحتاج إلى مهارات فردية أو خبرات تعليمية وإنما يتعلمها الفرد من مخالطة فئات إجرامية ويتخذها وسيلة للعيش والكسب الحرام.

- **فيما يتعلق بالفئة الإجرامية:** فجاء معظم حالات الدراسة من المسجلين الخطرين في **الفئة الإجرامية (ج)** بواقع (٦ حالات للمسجلين الذكور وحالتين للإناث)، **والفئة (ب)** بواقع (٥ حالات للمسجلين الذكور وثلاث حالات للإناث)، والفئة (أ) بواقع حالة واحدة للمسجلين الذكور.

و**تعتبر الفئة (أ)** من الفئات الأكثر خطورة كمهربى المخدرات وأفراد التشكيلات العصابية ورؤساء العصابات، كالحالة رقم (٦). أما **فئة (ب)** فتعد أيضاً من الفئات التي لها درجة كبيرة من الخطورة، كالمتهمين في أعمال البلطجة وفرض السيطرة وإرهاب الغير بالسلاح، كالحالة رقم (١٦)، وبسؤال (رئيس المباحث رقم ٢) أكد بإن المذكور يتخذ من اعمال البلطجة وفرض السيطرة وسيلة لإرهاب المواطنين وترويع آمنهم ويقوم بها بالتردد على البؤر الاجرامية ومخالطة الاشقياء الخطرين متخذاً منهم اعواناً له في ممارسة نشاطه الإجرامي، كما انه دائم التعدي على المواطنين مستخدماً في ذلك الأسلحة البيضاء مما جعل الأهالي يحجمون في الإبلاغ عنه خشية بطشه وإجرامه. وبالنسبة للمسجلين من الاناث فتركزن في اعمال النشل والسرقات كالحالة رقم (١١، ١٢)، والآداب العامة كالحالة رقم (١٥).أما **الفئة (ج)** تعد أقل إجراماً من سابقيها وتمثلت فى جرائم النشل وسرقات

متنوعة وسرقة سيارات ومخدرات كالحالة رقم (١٥) وبسؤال رئيس المباحث رقم (١) "أكد بأن المذكور من المسجلين خطر على الأمن العام وليس لديه وسيلة مشروعة للتعايش سوى القيام بالسرقات العامة وسرقة المساكن وحوادث النشل التر يرتكبها بالطريق العام والمواصلات العامة والاماكن المزدحمة ، وان المذكور اتسم نشاطه بالعنف مع المجنى عليهم ، ومشهور عنه ايضاً اخذ اتاوات من المواطنين البسطاء ودائم التردد على البؤر الاجرامية ومخالطة الاشقياء الخطرين".

– **بالنسبة لنمط العود:** تبين من خلال دراسة الحالة للمسجلين الخطرين من الذكور والإناث تنوع جرائمهم وتعددها، فعادة لا تقتصر على ارتكاب جريمة بعينها، وإنما يرتكبون جرائم متنوعة، كالحالة رقم (١٦) حيث أرتكب الجريمة الأولى (مخدرات) ثم تنوعت جرائمه بعدها ما بين (بلطجة – شيك بدون رصيد – مشاجرة/ ضرب – هروب من المراقبة – تشرد/ تسول – سلاح بدون ترخيص)، وهذا يعنى انه بالإضافة إلى ارتكاب جريمة بعينها فإنه يرتكب أنواع أخرى من الجرائم. وبسؤال (رئيس المباحث رقم ١) عن كيف يتم تحديد النشاط الإجرامي المسجل به (الشقي الخطر) نظراً لتعدد جرائمه: فأكد انه يسجل في الملفات الإجرامية إما بالجريمة الأولى أو بنوع الجريمة الأكثر ارتكابا لها.

لذا يمكن القول ان المسجلين الخطرين في حالات الدراسة ينطبق عليهم **العود العام** أي يرتكبون أنماط عديدة من الجرائم تختلف عن الجريمة الأولى، ولعل هذا يؤكد على الخطورة الاجرامية للجناة نتيجة تكرار دخولهم السجن واكتساب خبرات إجرامية من خلال مخالطة فئات إجرامية فتتنوع جرائمهم وذلك يؤكد انهم يتخذون من ارتكاب السلوك الاجرامى أى ان كان

نوعه وسيلة للرزق والكسب الحرام فيعيشون على احتراف الجريمة والسلوك غير المشروع.

(٣) النتائج المتعلقة بالضغوط المسببة للعود لتكرار ارتكاب السلوك الاجرامى كما يرى والتر ريكلس:

أظهرت الدراسة الميدانية ان هناك عدة ضغوط بعضها داخلية والبعض الآخر خارجية تدفع الفرد نحو تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

أولاً: الضغوط الداخلية: يرى "والتر ريكلس" ان تلك الضغوط تتمثل فى الرغبات النفسية والميول التي تدفع الفرد نحو الجريمة وتشمل العدوان والإحباط والغضب، والتوتر، والثورة الداخلية، وغيرها. (مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحليم، ٢٠٢١: ٣٨٣ – ٣٨٤). وأوضحت دراسة الحالة ميل الغالبية العظمى من حالات الدراسة لتكرار ارتكاب السلوك الاجرامى حتى بعد دخولهم السجن لعدة مرات، وقد يرجع ذلك إلى عدم قدرتهم على جبح رغباتهم غير المشروعة أو الالتزام بالقيم والقوانين المعمول بها في المجتمع، نتيجة لضعف الضوابط الداخلية والشخصية للفرد، تلك الضوابط التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعية الهامة وعلى رأسها الاسرة وجماعة الاصدقاء، وهذا ما عبر عنه "**والتر ريكلس**" كلما ضعفت الضوابط الشخصية والاجتماعية للفرد كلما قلت قدرته على تجنب السلوكيات الجانحة.

ومما يؤكد النتيجة السابقة ما جاء على لسان حالات الدراسة **كالحالة رقم(٩)** " الواحد بيخرج من السجن مش باقى على حاجة خالص، الدنيا كلها بتقطع فيك بتخرج مش معاك شغلانه ولا فلوس ولا حاجه فبرجع تانى

للى كنت بعمله الاول" ،**والحالة رقم (١٦)** " السجن اما بيعلمك انك تبقى كويس وتمشى جمب الحيط أو متكنش باقى على حاجه خالص ولا حتى نفسك الدنيا ديه غابة لتعيش فيها اسد وتاخد حقك بايدك لتموت فيها جبان واحنا خلاص اتكتب علينا حياة السجن"، **والحالة رقم (١٧)**" هى دوامة بتعمل حاجة تتمسك بيها بعدها بتدخل السجن وبعد السجن بتيجى هنا مراقبه وبعدها تتمسك تانى وممكن تكون معملتش حاجه اصلا وبلاقى نفسى ادخل واخرج دوامة وبتكرر".

ثانياً: الضغوط الخارجية: وتشمل تلك الضغوط كما يرى "**والتر ريكلس**" الضغوط الاجتماعية والظروف الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة، وأيضاً عوامل الجذب الخارجية كجماعة الرفاق المنحرفين والعضوية في ثقافات مشبوهة، وإتاحة الفرص غير المشروعة، وانتشار الصور الإعلامية البراقة للفاسدين. (مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحليم، ٢٠٢١: ٣٨٣ – ٣٨٤).

وأظهرت الدراسة الميدانية ان **الضغوط الاقتصادية** تعد من أول وأهم الأسباب لتكرار ارتكاب الجريمة لدى المسجلين الخطرين من حالات الدراسة، حيث أجمعت حالات الدراسة (١٧ حالة) ان الفقر والبطالة وعدم الحصول على عمل مناسب يستطيع الفرد من خلاله الإيفاء بضروريات الحياة وراء تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي. **وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (خالد مخلف الجفناوى،٢٠١٩/٢٠٢٠: ٤٦)** الذي أكد ان العوامل النفسية تعتبر من أهم العوامل المؤدية للعود للجريمة يليها العوامل الاجتماعية ثم الاقتصادية وأخيراً الاسباب القانونية والتشريعية.

المهنـة قبـل دخولـه للسـجن: وإذا تفحصنا النتيجة السابقة سنجد ان جميع حالات الدراسة يعملون – قبل ارتكاب الجريمة الأولى – في مهن موسمية غير دائمة، فلا تستطيع دخولهم الإيفاء بمتطلبات أسرهم الأساسية، لذا فإن استمرار تدنى مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية واحتياجهم الدائم والمستمر للحصول على المال من أهم الأسباب وراء العود للمسجلين الخطرين.

يليها **الضـغوط الاجتماعيـة** فتعد ايضاً من العوامل المسببة للعود لارتكاب السلوك الإجرامي عند حالات الدراسة (كارتكاب الجريمة الأولى في سن صغير– أحد افراد الاسرة من المسجلين وخاصة الاب والام – الأصدقاء الجانحين–الجاني وأسلوب حياته السابق على الجريمة)، **واتفقـت هـذه النتيجة مع دراسة**

(Collins, R. E, 2010: 675-684) ان هناك بعض العوامل التي تتنبأ بالعودة إلى الاجرام (كالتاريخ الاجرامى للفرد ، والسن وقت ارتكاب الجريمة الأولى ، ومستوى التعليم ، ونوع الجريمة) ،وفيما يلى توضيح ذلك على النحو التالى:

بالنظر لأعمار المسجلين الخطرين عند ارتكابهم الجريمـة الأولـى: نجد انه فى (٧ حالات) قاموا بإرتكاب الجريمة الأولى وهم فى المرحلة العمرية من (١٧– إلى أقل من ٢٠ سنة)، وفى (٦ حالات) من (٢٠ سنة إلى أقل من ٢٣ سنة)، وفى (٣ حالات) من (٢٣ سنة إلى أقل من ٢٦ سنة) ، وحالة واحدة قام بإرتكاب الجريمة الأولى وهو فى سن (٣٢ سنة) . **ولعل هذة النتيجة توضح ان** صغار السن ومن هم فى سن الشباب هم أكثر عودة لتكرار السلوك الاجرامى ، ويمكن إرجاع النتيجة السابقة إلى عدم الوعى بمخاطر الاجرام ونتائجه بسبب تدنى المستوى التعليمى لهم ولأسرهم وعدم

قيام الاسرة بدورها التوعوى بعدم الانسياق نحو ارتكاب السلوك غير المشروع، أما تكرار السلوك الاجرامى فقد يشير ذلك إلى عدم فاعلية برامج تأهيل المسجونين (داخل السجن)وبرامج الرعاية اللاحقة للمسجونين (بعد الخروج من السجن) ، لدمجهم مع افراد المجتمع وتوفير فرص عمل كريمة لهم مما يحد من تكرارهم للسلوك الاجرامى.

المشكلات الأسرية للمسجلين الخطرين: أظهرت دراسة الحالة ان جميع المسجلين الخطرين ينحدرون من أسر تعانى من التفكك الاجتماعى بإنفصال الوالدين أو بوفاه أحد منهم أو بسجن الوالدين أو احدهما ، حيث أكد (٧) حالات من المسجلين ان الاب او الام او كلاهما مسجلين بالفعل ضمن كشوف الامن العام (مسجلين خطر)، **كالحالة رقم (٧- أنثى)** " انا وابويا وامى واختى متسجلين مخدرات، وقد علمت الباحثة ان زوجها ايضاً مسجون على ذمة قضية مخدرات لمدة ١٠ سنوات " ، **الحالة رقم (٨ – أنثى)** " بابا مسجل نصب واتحبس حوالى ٥ مرات فى قضايا مخدرات ، وهو اتبهدل كتيير فى السجن واحنا كمان اتبهدلنا معاه " ، **والحالة رقم (١٠- ذكر)** " الدنيا ديه هى اللى خلتنى كده مش انا اللى مسئول عن ظروفى كبرت فى الدنيا لقيت امى متسجله مخدرات من ٢٣ سنة حتى شكلها مش فاكره اوى ، وبعدها ابويا اتحبس برضه ١٢ سنة فى قضية مخدرات وبعدها مات يعنى انا عشت طول عمرى لوحدى من غير اب ولا ام كنت هصرف منين وانا ولا عندى شغلانه ولا فلوس". ولعل هذا يؤكد ان ابناء المسجلين خطرهم أكثر احتمالا لاحتراف السلوك الإجرامي في المستقبل، أي ان هناك إمكانية لتزايد معدلات الجريمة والانحراف نتيجة لاحتراف الوالدين أو أحدهما الجريمة.

كما تلعب **أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة كالتدليل الزائد دوراً هاما فى انحراف الابناء منذ الصغر**، كالحالة رقم (٩) " ابويا ظلمنى من دلعه فيه وانا صغير مفلحتش فى التعليم وخرجت ومن ساعتها بيدينى أى فلوس بطلبها لانى كنت الصغير من اخواتى وكنت مدلع وعمره ما سألنى كنت فين ولا روحت فين ولا اتأخرت ليه فكتر الدلع دمرني". والحالة رقم (١٥) " وانا صغير ملقتش حد يقولى ده صح ولا غلط فلما كان نفسي فى حاجه كنت بمد ايدى واخدها ومفيش حد يقولى جبتها منين "

الأصدقاء الجانحين: مما لا شك فيه ان العلاقات الاجتماعية السيئة كما تمثلها جماعة الاقران من أهم الاسباب وراء انجراف الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي، حيث يختلط بهم الفرد لفترات طويلة من حياته ويستقى منهم بعض الخبرات الحياتية التى تشجعة على ارتكاب السلوك الاجرامى. وهنا لا نستطيع ان نغفل دور الاسرة فى التنشئة الاجتماعية لابنائها التى تعمل على بناء شخصية الفرد واكسابة للعادات والتقاليد والقيم المرغوبة، لذا حينما تتفكك الاسرة فلا يجد الفرد من يقوم بتصحيح المفاهيم الخاطئة والمغلوطة فيجد نفسه غارقاً فى ممارسة أفعال وسلوكيات مخالفة للقانون. اى ان اعتياد الفرد على حياة الجريمة ومخالطة لفئات إجرامية يشجعة على إرتكاب السلوك الاجرامى وتكراره.

والجدير بالذكر رسم عدد من حالات الدراسة وشم على جسده مكتوب عليها عبارات توضح سوء اختيار الاصدقاء وغدرهم بأصدقائهم، كالحالة رقم (٢) " عامل وشم على ضهرى بعبارة (مفيش حد يتصاحب) والحالة رقم (٤) " وشم على القدم اليمنى بعبارة (مفيش صاحب جدع)". ولعل ذلك يبين مدى تأثير الاصدقاء الجانحين على ارتكاب سلوكيات غير مشروعة.

الجاني وأسلوب حياته السابق على الجريمة: من المعروف ان المناطق العشوائية تضم بعض البؤر الاجرامية كالبلطجية والعاطلين عن العمل والخارجين عن القانون لذا تكون مثل هذه الأماكن بؤراً لتجارة المخدرات وحيازة السلاح وغيرها من الجرائم الأخرى. لذا لا يمكن النظر إلى الفرد بمعزل عن البيئة المحيطة به، وإذا أمعننا النظر لهؤلاء الجناه لوجدنا انهم يرتكبون الجريمة الأولى وهم في سن صغير، فتكرار دخولهم السجن يكسبهم مهارات إجرامية لاحتراف السلوك الاجرامى هذا فضلاً عن المشكلات الاسرية التى يعانون منها فينجرفون نحو تلك الجماعات التى تتخذ من الجريمة أسلوباً للعيش.

والجدير بالذكر:أكدت عدد من الدراسات كدراسة (خليل خلف فالح، ٢٠١١: ٨٥) **ان الرموز الاجتماعية والوصم الاجتماعى يؤثران على رجوع السجناء السابقين إلى الاجرام، أما الدراسة الحالية فأختلفت مع النتيجة السابقة** نظراً لتشابه حياة المسجل خطر مع غيره من الجانحين والمجرمين والخارجين عن القانون فلا ينظرون إلى بعضهم البعض نظرة دونية ولا يرفضهم أفراد مجتمعهم بعد خروجهم من السجن، هذا فضلا من انهم ينحدرون من أسر كان بها ارباب الاسر من المجرمين، ومما يؤكد ذلك ما جاء على لسان بعض حالات الدراسة ، كالحالة رقم (١٠) " معظم الناس بيتعاملوا معايا انى يتيم هما متعاطفين معايا وساعات بينزلولى اكل لانهم عارفين انى مش قليل الادب بس لما حد بيشتمنى بخد حقى بايدى". كما أكدت الحالات رقم (١٣– ١٥) عطف الجيران عليهم بعد خروجهم من السجن نظراً لكبر سنهم وعدم وجود من يراعهم، حيث ان الحاله رقم (١٣) مطلق ويعيش بمفرده. والحالة رقم (١٥) مطلق وليس له اولاد.

ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء مفهوم الاستبعاد الاجتماعي Social polarization:

يمثل العنف بشكل عام والجريمة بشكل خاص ممارسة سلبية تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع وعوامل استمراريته وتطوره الآمن، فظهور العنف ومختلف الجماعات الرافضة للدولة هي نتيجة حتمية لما يعرف ب **"الاستبعاد الاجتماعي"**، حيث تتألف جماعات العنف والبلطجة كفئة مستبعدة اجتماعياً من الافراد الذين سقطوا من شبكة الرعاية الاجتماعية بصورة رسمية مثل المجرمين والمسجلين الخطرين ومعتادي الإجرام. (هدى احمد الديب وآخرون، ٢٠١٥: ٢١٧- ٢١٨)

فالاستبعاد الاجتماعي هو مجموعه من العمليات التي يتم من خلالها دفع الأفراد، أو الاسر، أو المجموعات الاجتماعية، أو المجتمعات بأكملها نحو هوامش المجتمع أو إبقائهم على هامشها، والاستبعاد بهذا المعنى لا يشمل الحرمان المادي فقط، بل يشمل ايضاً الحرمان من فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية والمدنية. (Peace, R. ,2001: 26)

وتتمثل خطورة الاستبعاد الاجتماعي في ان الفئات المستبعدة اجتماعياً سوف تتحول من غير شك إلى شريحة ناقمة قد يلجأ بعض أفرادها إلى وسائل غير شرعية للحصول على قوتهم مما يتسبب في تراجع مفاهيم المواطنة مقابل تزايد معدلات الجريمة ولجؤهم إلى العنف. (آمال وهاب، ٢٠١٨: ١٠٠) أضف لذلك ان الاستبعاد الاجتماعي له عواقب وخيمة ومتعددة الابعاد وخاصة للأسر المستبعدة اجتماعياً فينتقل الاقصاء من الجيل الحالي إلى الجيل التالي لذا يكون أبناء الاسر المستبعدة أكثر عرضة للاستبعاد الاجتماعي في المستقبل.

(Hale, C., FitzGerald, M, 2007: 140)

وبناءً على ما سبق: يمكن النظر إلى (المسجلين الخطرين) باعتبارهم مجموعة من الافراد الذين لم يلتزموا بالقواعد والقوانين المقررة من قبل المجتمع فارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب أفعال إجرامية يجرمها القانون بشكل متكرر، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتهم – سواء تم ذلك بشكل إرادي أو لاإرادي – على ممارسة بعض الحقوق (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) المتاحة لغيرهم من افراد المجتمع، وبالتالي يتشكل لديهم حالة من الغضب والعداء مع المجتمع ومؤسساته باعتبارهم هم السبب الرئيسي في حرمانهم من تلك الحقوق. أي ان تكرار السلوك الإجرامي والمعاد للمجتمع ما هو إلا رد فعل لشعورهم بالتهميش وعدم القدرة على الإيفاء بالاحتياجات الاسرة الضرورية نتيجة لتدنى المستوى التعليمي والاجتماعي لهم الأمر الذي أدى إلى عملهم في اعمال متدنية غير مستقرة وليس لها دخل ثابت وبالتبعية عدم وجود ضمان اجتماعي أو صحي بالنسبة لهم ولأفراد أسرهم، أي ان تكرارهم لارتكاب السلوك الإجرامي ما هو إلا السبيل الوحيد للعيش لهم ولأسرهم.

ثالثاً: نتائج الدراسة وتوصياتها

(١)أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة:

- تزداد الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين فى حالات الدراسة، وهذا يدل على احتمالية ارتكابهم لجرائم أخرى فى المستقبل.

– يعد التاريخ الجنائي للمسجلين الخطرين من أهم العوامل التي تنبأ بالعود لارتكاب جرائم أخرى فى المستقبل (كنوع الجرائم المرتكبة – عدد مرات ارتكاب الفعل الإجرامي – الفئة الإجرامية– نمط العود).

– تتسم الخطورة الاجرامية للمسجلين الخطرين بأنها خطورة إجرامية عامة، أى ان يكون الفرد لديه ميل لإرتكاب الجريمة ايا كان نوعها، ويرجع ذلك إلى انهم يتخذون من ارتكاب السلوك الاجرامى أى ان كان نوعه وسيلة للرزق والكسب الحرام فيعيشون على احتراف الجريمة والسلوك غير المشروع، ولعل هذه النتيجة تؤكد ان سلوك المجرمين – بصفة عامة – والمسجلين الخطرين – بصفة خاصة – أكثر خطراً على آمن المجتمع واستقراره.

– يتسم سلوك المسجلين الخطرين فى حالات الدراسة بالعنف في ارتكاب جرائمهم، حيث يتخذونها وسيلة لارهاب المواطنين وترويع آمنهم وآخذ اتاوات من المواطنين البسطاء متخذين من مخالطة الاشقياء الخطرين اعواناً لهم مما يحجم عدد من المواطنين الابلاغ عنهم خشية من بطشهم.

– يتسم خصائص المسجلين الخطرين في حالات الدراسة بخصائص اجتماعية وتعليمية واقتصادية متشابهة إلى حد كبير، من حيث تدنى المستوى التعليمي والاجتماعي والذي انعكس بدوره على تدنى المستوى المهني لهم.

– جاءت جريمة الإتجار في المخدرات من أكثر انماط الجرائم ارتكاباً لدى المسجلين الخطرين فى حالات الدراسة من الذكور، يليها جريمة سرقات متنوعة، أما المسجلين من الأناث فجاءوا أكثر ارتكاباً لجريمة النشل وجريمة الآداب العامة.

– يعد ارتكاب الجريمة الأولى فى سن صغير من المؤشرات الهامة على احتمالية عود المجرمين لارتكاب جرائم أخرى فى المستقبل.

– أظهرت الدراسة الميدانية ان هناك عدة ضغوط بعضها داخلية والبعض الآخر خارجية تدفع الفرد نحو تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي، وتنوعت الضغوط الخارجية ما بين ضغوط اقتصادية وضغوط اجتماعية.

– يعد كلا من (التفكك الاسرى – الاصدقاء الجانحين – الاحتكاك بالمجرمين والخارجين على القانون) من الضغوط الاجتماعية والتى قد تدفع بعض الافراد إلى احتراف الجريمة واتخذها وسيلة للكسب غير المشروع.

– يعد السلوك الاجرامى داخل الاسرة كأن يكون أحد الوالدين أو كلاهما من المسجلين الخطرين فى كشوف الامن العام من عوامل الخطرالتى تنبأ بخطورة العود لارتكاب الجريمة.

– وأخيراً يمكن النظر إلى (المسجلين الخطرين) باعتبارهم مجموعة من الافراد الذين لم يلتزموا بالقواعد والقوانين المقررة من قبل المجتمع فارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب أفعال إجرامية يجرمها القانون بشكل متكرر، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتهم – سواء تم ذلك بشكل إرادي أو لاإرادي – على ممارسة بعض الحقوق (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) المتاحة لغيرهم من افراد المجتمع، وبالتالي يتشكل لديهم حالة من الغضب والعداء مع المجتمع ومؤسساته باعتبارهم هم السبب الرئيسي في حرمانهم من تلك الحقوق.

(٢)توصيات الدراسة:

– ضرورة تحديد الأشخاص المعرضين لارتكاب الجريمة الثانية (الأكثر احتمالاً لإعادة ارتكاب الجريمة) ومنحهم الأولوية للخدمات الإصلاحية والاشراف والمراقبة عليهم، مع توفير فرص عمل مناسبة لهم والاشراف عليهم، والعمل على أعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

– أهمية تأهيل السجناء وتعليمهم وإتاحة الفرصة لهم لتعليمهم مهنه يستطيعوا من خلالها العمل بها بعد خروجهم من السجن.

– توعية الشباب بأضرار ارتكاب الفعل الإجرامي وعدم الانقياد نحو تحقيق المكاسب السريعة، والعقوبات المقررة لكل جريمة والاضرار الناتجة عنها.

– العمل على تحسين قدرة النظام الإصلاحي داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية ومؤسسات رعاية المحبوسين، وتقديم كافة اشكال الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لهم وخاصة صغار السن منهم.

المراجع

١- أحمد إسماعيل، (٢٠٢١)، معلومة أمنية.. تعرف يعنى ايه المسجل خطر، https://www.youm7.com، نشرت بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٨، تم الدخول بتاريخ ٣/٧/ ٢٠٢١.

٢- آمال وهاب، (٢٠١٨)، الاستبعاد الاجتماعي والعنف – مفهوم ودلالات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد (١١)، ع(٣٤).

٣- أميرة سريدي، (٢٠٢١)، أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة في المدن، مجلة ريحان للنشر العلمي، مركز فكر للدراسات والتطوير، ع(١١).

٤- أيوب التومي لحرش، سليمان مختار النحوي، (٢٠٢٠)، فعالية الآليات القانونية داخل المؤسسات العقابية في الحد من الخطورة الإجرامية، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مج (١)، ع(٢).

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٢٠)، التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات عام ٢٠١٩، الصادر في سبتمبر ٢٠٢٠، جمهورية مصر العربية.

٦- حنان محمد عاطف كشك، (٢٠١٧)، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة: دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المنيا الجديدة، مجلة

الآداب والعلوم الإنسانية، ع (٨٥)، مج (١)، جامعة المنيا– كلية الآداب.

٧- خالد مخلف الجفناوي، (٢٠١٩/ ٢٠٢٠)، العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في اقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع (١٨).

٨- خليل خلف فالح البلوى، (٢٠١١)، دور الوصم الاجتماعي في العود الى الجريمة – دراسة ميدانية على عينة من العائدين الى الجريمة في مدينة تبوك، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة اليرموك، الأردن.

٩- زبيده مشرى، إلياس شرفة، (٢٠١٧)، النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع (٧).

١٠- عابد عواد الوريكات، انجود المجالي، (٢٠١٤)، اختبار نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج (٧)، ع(٣).

١١- عبد القادر عوده، (٢٠٠٦)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

١٢- عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان، (١٤١٧م)، أسباب العودة إلى الجريمة: دراسة عن أسباب عودة الأحداث إلى الانحراف، مجلة

التعاون، الشئون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع (٤٢).

١٣- عيد بن شريدة العنزي، (٢٠١٦)، العوامل الدافعة للعود الى الجريمة: دراسة وصفية تحليلية كما يراها مشرفو السجون في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية – مركز البحوث والدراسات، مج (٢٥)، ع (٦٣).

١٤- محمد سعيد نمور، (١٩٩٧)، دراسة في الخطورة الإجرامية، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤته للبحوث والدراسات، مج (١٢)، ع(٣).

١٥- محمد صالح مهداوي، (٢٠١٧)، العود للجريمة فى المجتمع الجزائرى أسبابه وطرق علاجه، مجلة روافد للدراسات والابحاث العلمية فى العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد (١)، ع (٢).

١٦- محمد عبد الرسول عبد الهادى الشمري، (٢٠١٦)، الخطورة في الجريمة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٣)، العدد الأول.

١٧- مروة عزت عبد الجواد، وليد محمد عبد الحليم، (٢٠٢١)، رؤية مستقبلية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين في ضوء بعض المواثيق والتشريعات، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ج(٨٤).

١٨- معتصم زكى حسن، (١٩٩٩)، العودة الى الجريمة، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مجلد (١٦)، ع (٦٣).

١٩- معجم المعاني الجامع: https://www.almaany.com ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٢/٢٣.

٢٠- هدى احمد الديب، محمود عبد العليم محمد، (٢٠١٥)، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع، المجلة العربية لعلم الاجتماع – إضافات، ع (٣١، ٣٢)، لبنان.

1- Aguilar Ruiz, R., & Pereda, N. (2021). Exposure to Family Violence and Risk Factors for Recidivism in Juvenile Offenders. Victims & Offenders, 1-19.

2- Chamberlain, A. W., Gricius, M., Wallace, D. M., Borjas, D., & Ware, V. M. (2018). Parolee–parole officer rapport: Does it impact recidivism? International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, 62(11), 3581-3602.

3- Federal Statistical Office. (2020). Recidivism. Section Crime and Criminal Justice, Switzerland, https://www.bfs.admin.ch/ , 6/3/2021.

4- Hale, C., FitzGerald, M. (2007). Social Exclusion and Crime. Multidisciplinary handbook of social exclusion research. Abrams, D., Christian, J., & Gordon, D. (Eds.). John Wiley & Sons.

https://nij.ojp.gov/ ,6/3/2021.

https://www.prisonlegalnews.org/ , 6/3/2021.

5- Matt Clarke. (2019). Long-Term Recidivism Studies Show High Arrest Rates. Published in Prison Legal News May 2019, p 60.

6- Merriam-Webster's Dictionary. (2021). Recidivism. https://www.merriam-webster.com/ , 6/3/2021.

7- Mulder, E., Brand, E., Bullens, R., & Van Merle, H. (2011). Risk factors for overall recidivism and severity of recidivism in serious juvenile offenders. International journal of offender therapy and comparative criminology, 55(1), 118-135.

8- National Institute of Justice. (2021). Recidivism. U.S. Department of Justice,

9- Peace, R. (2001). Social exclusion: A concept in need of definition? Social policy journal of New Zealand, issue 16,17-36.

10- Skeem, J., & Lowenkamp, C. (2020). Using algorithms to address trade-offs inherent in predicting recidivism. Behavioral sciences & the law, 38(3), 259-278.